تَقْرِيبُ الوُصُولِ
إلى
عِلْمِ الأُصُولِ

للإمَام أبي القَاسم مُحمَّد بن أحمد بن جُزَي الكَلْبي
الغَرنَاطي المَالَكِي
المُتوفَّى شَهيداً بكائنة طريف بالأندلس سنة 741 هـ
رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته

اعتناء: جلال علي الجهاني
غفر الله له

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، أما بعد...

فهذا كتاب مختصر في أصول الفقه، على الطريقة المالكية، ألَّفه أحدُ أئمة الفقه المالكي المعروفين، اشتهر في عصرنا بكتابيه: القوانين الفقهية، والتسهيل في تفسير القرآن الكريم.

والكتاب في حقيقته تلخيصاتٌ جيدة، تنفع المبتدئ لولوج هذا العلم، وتفتح له مغاليق كثيرة، ويظهر اعتماد المؤلف على تنقيح الإمام القرافي واضحاً.

والكتاب مهم غاية لمبتدئي الطلبة، لما حواه من مقدمة المنطق واللغة، ومباحث يحتاج إليها المرء في زماننا، مثل أسباب الخلاف بين الفقهاء.

وقد طبع الكتاب عدة طبعات، لم تسلم من التصحيفات والتحريفات[1]، لم يتنبه لها محققوه، فأعدت كتابته، واخترتُ من طبعاته الصواب قدر الإمكان، وألَّفت بينهما في حلة أرجو أن تكون لي ذخراً يوم المعاد.

والحمد لله رب العالمين..

وكتب: جلال علي الجهاني

بمدينة ليدن، في أنفاس ذكرى شهر ربيع الأنوار،

من سنة 1423 هـ

[1] حتى شرح الشيخ الشنقيطي عليه، لم يكن جيداً، لما أنه اعتمد على المطبوعة ولم يتنبه إلى العديد من التحريفات فيها، مما دعاه إلى وصف المؤلف بالشذوذ في كثير من المسائل، على أن شرحه لم يكن لتوضيح العبارات، بقدر ما كان نقلاً لخلافات الأصوليين في المسائل، ولذلك خرج عن مقصود الكتاب، ولم يعد كتاباً للدرس والتعليم، والله أعلم.

ترجمة المؤلف

مقتبسة من كتاب "الديباج المذهب" للإمام ابن فرحون

اسمه ولقبه:

هو الإمام الفقيه المفسر المقرئ الأديب محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الغرماء أبا القاسم من أهل غرناطة وذوي الأصالة والنباهة فيها.

طلبه للعلم ومنـــزلته:

كان رحمه الله على طريقة مُثلَى من العكوف على العلم والتقييد والتدوين فيها، حافظاً قائماً على التدريس، مشاركاً في فنونٍ من عربية وأصول وقراءات وحديث وأدب، حافظاً للتفسير، مستوعباً للأقوال، جمَّاعة للكتب، ملوكي الخزانة، حسن المجلس، ممتع المحاضرة، صحيح الباطن.

تقدم خطيباً بالمسجد الأعظم من بلده على حداثة سنِّه، فأنفقَ على فضله وجرى على سنن أصالته.

قرأ على الأستاذ أبي جعفر بن الزبير، وأخذ عنه العربية والفقه والحديث والقرآن، ولازم الخطيب الفاضل أبا عبد الله بن رشيد، وأبا المجد بن الأحوص، والقاضي أبا عبد الله بن بِرْطَال، والأستاذ النظار المتفنن أبا القاسم قاسم بن عبد الله بن الشاط.

مؤلفاته:

وألَّف الكثيرَ في فنون شتى، منها:

- كتاب وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم.
- وكتاب الأقوال السنية في الكلمات السنية.
- وكتاب الدعوات والأذكار المخرَّجة من صحيح الأخبار.
- وكتاب القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية.(مطبوع)
- وكتاب تقريب الوصول إلى علم الأصول. (مطبوع)
- وكتاب النور المبين في قواعد عقائد الدين.
- وكتاب المختصر البارع في قراءة نافع.
- وكتاب أصول القراء نافع.
- وكتاب الفوائد العامة في لحن العامة.

إلى غير ذلك مما قيده من التفسير والقراءات وغير ذلك.

وله فهرسة كبيرة اشتملت على جملة كثيرة من أهل المشرق والمغرب.

ومن شعره:

لكلِّ بني الدنيا مُرَادٌ وَمَقصدٌ ... وإنَّ مُرادِي صِحَّةٌ وَفرَاغُ
لأبلغَ في عِلْمِ الشَّرِيعةِ مَبلغاً ... يكونُ به لِي في الجِنَانِ بلاغُ
ففي مثلِ هذا فلينافِسْ أولو النُّهَي ... وحسبي من الدنيا الغرور بلاغُ
فَمَا الفَوزُ إلا في نَعِيمٍ مُؤبَّدٍ ... به العيشُ رَغدٌ والشَّرَابُ يساغُ

وله في الجناب النبوي:

أَرومُ امتداحَ المصطَفى فيردُّني قُصوري عن إدْراكِ تِلكُ المناقبِ
وَمَنْ لي بحَصْرِ البَحْرِ والبَحرُ زَاخِرٌ ومن لي بإحصاء الحصَى والكواكبِ
وَلَوْ أنَّ كُلَّ العَالمينَ تَألَّفُوا على مدحه لم يبلغوا بعضَ واجبِ
فَأمْسَكْتُ عنْه هَيبةً وَتأهُباً وخَوْفاً وإعظاماً لأرفع جانبِ
ورُبَّ سُكوتٍ كان فيه بلاغةٌ ورُبَّ كَلامٍ فيه عَتْبٌ لعاتبِ

وله أيضاً:

يا ربُّ إنَّ ذنوبي اليوم قد كَثُرَتْ فَمَا أطِيقُ لها حَصْرَاً وَلا عَدَداً
وَليسَ لي بعذابِ النَّارِ من قِبَلِ وَلا أطيقُ لها صَبْرَاً وَلا جَلَداً
فَانظرْ إلهي إلى ضَعْفِي وَمَسكَنتِي وَلا تذيقني حَرَّ الجَحِيمِ غَدَاً

تُوفِّي رحمه الله تعالى يوم الكائنة بطريف، في عام أحد وأربعين وسبعمائة.

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً

قال الشيخ الفقيه الأستاذ العالم أبو القاسم ابن أحمد بن جُزَيْ رحمه الله تعالى، وجعل الجنة مثواه، آمين:

الحمدُ لله الذي رَفَعَ بالعلم دَرَجاتِ أهلِه، وأجْزلَ ثوابَهم على اكتسابه وعلى نقله، كما أنعَمَ عليهم بالتوفيق لدرسه وفهمه.

وصَلَواتُ الله وسلامه على سيِّدِنا مُحمَّدٍ خاتم أنبيائه ورسله، الذي هدى كافة الخلق إلى منهاج الحق وسبله، وبالغ في تبليغ الرسالة بقوله وفعله، وبذل جهده في إقامة دين الله وبيان فرعه وأصله، حتى ظهر مصداق قول الملك جل جلاله: ﴿ **هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله** ﴾.

ورَضِيَ الله عن أهلِ بيتِه الطَّاهِرين وأصحابه الأكرمين، وحشرنا معهم تحت ظلال عرشه يوم لا ظلَّ غير ظله.

أما بعد..

فإن العلوم على ثلاثة أضرب: علم عقلي، وعلم نقلي، وعلم يأخذ من العقل والنقل بطرف، فلذلك أشرَفَ في الشَّرَفِ على أعلى شَرَف.

وهو علم أصول الفقه الذي امتزج فيه المعقول بالمنقول، واشتمل على النظر في الدليل والمدلول، وإنه لنعم العون على فهم كتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم.

وناهِيكَ من علمٍ يَرتقي به النَّاظرُ عن حَضيض رتبة المقلِّدين، إلى رفيع درجات المجتهدين، وأقلُّ أحواله أن يعرف وجوه الترجيح فيفرق في المذاهب بين الراجح والمرجوح، ويميز السقيم من الصحيح.

وإني أحببتُ أن يضربَ ابني محمَّد -أسعده الله- في هذا العلم بسهمه، فصنفتُ هذا الكتاب برسمه ورسمته بوسمه، لينشط لدرسه وفهمه.

وعوَّلتُ فيه على الاختصار والتقريب، مع حسن الترتيب والتهذيب، وقسمتُه إلى خمسة فنون:

الفن الأول: في المعارف العقلية.

الفن الثاني: في المعارف اللغوية.

الفن الثالث: في الأحكام الشرعية.

الفن الرابع: في الأدلة على الأحكام الشرعية.

الفن الخامس: في الاجتهاد والترجيح.

وجعلتُ في كل فن عشرة أبواب، فاحتوى الكتاب على خمسين باباً.

وقدمتُ في أوله مقدمة يحتاج إليها.

وسميته: **تَـقْرِيبَ الوُصُـولِ إلى عِلمِ الأصُـولِ**، والله المستعان.

الفصل الأوّل: في تـفسير أصُول الفقه

وهو مُرَكبٌ من كلمتين، فنُفسِّرُ كلَّ واحدةٍ على انفرادها، ثم نفسر المركب منهما.

أما الأصول: فجمع أَصْلٍ، وله في اللغة معنيان:

أحدهما: ما مِنْهُ الشَّيء.

والآخر: ما ينبني عليه الشَّيء، حِسًّا ومعنىً.

وله في الاصطلاح معنيان:

أحدهما: الرَّاجِحُ.

والآخر: الدَّليلُ.

وأما الفقه: فهو في اللغة الفَهْمُ.

وفي الاصطلاح: العِلْمُ بالأحكامِ الشَّرْعيَّةِ الفَرْعيَّةِ بأدلَّتِهَا، على التفصيل في الأحكام وفي أدلتها.

فقولنا: العلم، نريدُ به ما يشمل القطع والظن، لأن الفقه منه مقطوع به ومظنون، فالعلم هنا الظن وما في معناه.

وقولنا: بالأحكام، تحرزاً من العلم بالذوات.

وقولنا: الشرعية، تحرزاً من العقلية ونحوها.

وقولنا: الفرعية، تحرزاً من أصول الدين.

وقولنا: بأدلتها، تحرزاً من التقليد، وهو الاعتقادُ بغير دليل، فإنه لا يسمى في الاصطلاح فقهاً.

وقولنا: على التفصيل في الأحكام وأدلتها، تحرزاً من أصول الفقه، فإن الفقيه يعرف آحاد مسائل الأحكام، ويستدل بآحاد الأدلة، والأصولي إنما يعرف أنواع الأحكام وأنواع الأدلة ويستدل عليها من غير تعيين أحدهما.

وتحرزاً أيضاً بقولنا: على التفصيل في الأدلة، من استدلال المقلد على الجملة، فإنه يستدل بأصل إمامه على صحة قوله.

وأما أصُولُ الفقه: فهو العِلمُ بالأحكَامِ الشَّرعِيَّة الفَرْعيَّةِ على الجُمْلَةِ، وبأدوَاتِهَا والاجتهَادِ فيها ومَا يتعلَّقُ بِهِ.

الفصل الثاني: في وجه تقسيم هذا الكتاب إلى الفنون الخمسة المذكورة

وذلك أنَّ المقصود الأول إنما هو معرفة الأحكام الشرعية، فهذا الفنُّ هو المطلوب لنفسه، وإنما احتيج إلى سائر الفنون من أجله.

ولما كان ثبوتُ الأحكامِ متوقفاً على الأدلة احتيج إلى فنِّ الأدلة.

ولما كان استنباط الأحكام متوقفاً على شروط الاجتهاد احتيج إلى فن في الاجتهاد وشروطه وكيفيته من الترجيح وغيره.

ثم إنَّ ذلك كلَّه يتوقفُ على أدواتٍ يُحتَاج إليها في فهمه والتصرف فيه، وهي له آلاتٌ، وهي على نوعين:

منها ما يرجع إلى المعاني، وهو فن المعارف العقلية.

ومنها ما يرجع إلى الألفاظ، وهي فن المعارف اللغوية.

فانقسم العلم بالضرورة إلى تلك الفنون الخمسة، فَقَسَّمنا كتابنا هذا إليها، وقدمنا الأدوات، لأنه لا يُتوصَّلُ إلى فهمِ ما سِوَاهَا إلا بعد فهمها.

الفن الأول من علم الأصول
في المعارف العقلية

وفيه عشرة أبواب:

الباب الأول: في مدارك العلوم

وهي ضربان: تَصوُّرٌ وتَصْديقٌ.

فأما التَّصَوُّر، فإدراك الذوات المفردة، كمعرفة معنى الجسم، والحركة، والحيوان، والجماد، والحادث، والقديم، وغير ذلك.

وأما التَّصْدِيقُ، فهو إسنادُ أمرٍ إلى ذاتٍ، بالنفي والإثبات، كقولنا: الجسم حادث، والجسم ليس بقديم.

فالتصورُ مقدَّم، والتصديقُ متأخرٌ عنه.

ثم إن الإسناد التصديقي على خمسة أنواع: **علم، وجهل، وشك، وظن، ووهم.**

فالعلم هو الجزم المطابق للحق.

وقيل في حدِّه: معرفة المعلوم على ما هو به، فاعترض بلزوم الدور.

وقيل فيه: العِلمُ صفةٌ توجِب تمييزاً لا يحتمِلُ النَّقِيضَ.

والجهل: هو الجزم غير المطابق، وقد يقال فيه: جهل مركب.

والشَّكُّ: هو احتمال أمرين فأكثر على السواء من غير ترجيح.
والظنُّ: هو الاحتمال الراجح.
والوَهْم: هو الاحتمال المرجوح.

تَكمِيـــلٌ: حكمُ العقل بأمر على أمرٍ يُسمَّى تَصدِيقاً، فإن تُكلِّم به فهو خبـــر، فإن رام الاحتجاج عليه سُمِّيَ دَعوى، فإن ذكره في معرض الحجَّة سُمِّيَ قضيـــة.

الباب الثاني: فيما يـُوصِلُ إلى التَّصَوُّر

وذلك ثلاثة أشياء: الحدُّ، والرَّسمُ، واللَّفظُ المرادِفُ.

فأما الحـــدُّ: فهو تعريف ماهية الشيء بجنسه وفصله.

وأما الرسم: فهو تعريف ماهية الشيء بجنسه وخاصته.

فقولنا: ماهية الشيء، هي التي يسأل عنها بـــ "ما".

وتحرزنا بذلك مما يسأل عنه بـــ "أي" وبـــ "أين" و"متى" و"كيف".

وقولنا: بجنسه، يشمل الجنس الأعلى وما تحته إلى النوع، فإن النوع جنس بالنسبة إلى ما تحته، ولكن الأولى أن يذكر في الحد والرسم الجنس الأقرب.

وقولنا: في حد الحد: بفصله، هو الوصف اللازم الذاتي الذي لا يفهم الشيء بدون فهمه، كالنطق النفساني للإنسان.

وقولنا في حد الرسم: بخاصته، الخاصة وصف لازم، إلا أنه غير ذاتي، فلا يتوقف الفهم عليه، كالضحك بالقوة للإنسان.

فقولنا: الإنسان هو الحيوان الناطق حد.

وقولنا: الإنسان هو الحيوان الضاحك رسم.

وإنما اشترطنا ذكر الجنس ليعمَّ فيكون الحد والرسم جامعاً، وهو المقصود.

واشترطنا الفصل والخاصة، ليخرج غير المطلوب، فإنهما وصفان يتميز بهما الموصوف من غيره، فيكون الحد أو الرسم مانعاً وهو المنعكس، وقد يسقط

ذكر الجنس من الحد أو الرسم فيكون ناقصاً كقولنا: الإنسان هو الناطق أو الضاحك.

وأما اللفظُ المرادِفُ فنحو قولنا: البُر، وتقول: القَمح.

ويشترطُ أن يكون مساوياً، لا أعمَّ ولا أخصَّ.

ويحترز في الحد والرسم والمرادف من التعريف بالأخفى، وبالمساوي من الإجمال في اللفظ، ومن الدور وهو التعريف بما لا يعرف إلا بعد معرفة المطلوب، فيتوقف كل واحد منهما على الأخر.

تنبيه: الحدُّ غير المحدود إن أُريدَ به اللفظ، وهو نفسُه إن أريد به المعنى، فإنَّ لكلِّ شيء في الوجود أربعَ مراتب:حقيقته في نفسه، ومثاله في الذهن، وذكره باللسان، وكتابته بالقلم.

الباب الثالث: فِيمَا يُوصِلُ إلى التَّصدِيقِ

فالمُوصِلُ إلى العِلم يسمى **دَلِيلاً**، والمُوصِلُ إلى الظنِّ يسمى **أَمَارَة**.

ثم إنَّ الدَّليلَ ينقسم أربعة أنواع:
سمعي، وعقلي، وحسي، ومركب من العقل والحس.

فأما السمعي: فهو دليل الكتاب والسنة المتواترة والإجماع لا غير، فإن غيرها كالقياس وشبهه إنما يفيد الظن.

وأما العقلي: فينقسم قسمين: ضروري ونظري.

فالضروري: هو الذي لا يفتقر إلى نظر واستدلال، ويسمى أيضاً البديهي، كعلم الإنسان بوجود نفسه، وعلمه بأن الاثنين أكثر من الواحد، وعلمه بأن المصنوع لا بد له من صانع، وشبه ذلك من الأوليات.

والنَّظريّ بخلافه، وهو الذي يفتقر إلى نظر واستدلال.

وأما الحسِّي فهو الإدراك بالحواس الخمس، وهي السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس، وينخرط في سلكها الوجدانيات كعلم الإنسان بلذته وألمه.

وأما المركب من الحس والعقل، فهو التواتر والتجريب والحدس، وزاد أبو المعالي وأبو حامد قرائن الأحوال، كصفرة الوجل وحمرة الخجل، فتلخص من هذا أن المفيدات للعلم تسعة، وهي:

السمع، وضرورة العقل، والنظر العقلي، والحس، والوجدان، والتواتر، والتجريب، والحدس، وقرائن الأحوال.

ثم دون هذه المرتبة ما يفيد الظن، وهي ثلاثة أشياء:
المشهورات، والمقبولات، والوهميات.

فأما المشهورات: فهي ما اتفق عليه الناس أو أكثرهم أو الأفاضل منهم، من العوائد وغيرها، وقد يحكم العقل بمقتضى ذلك أو لا يحكم به ولا يخالفه.

وأما المقبولات: فهي ما يخبر به الثقة أو الثقات الذين لم يبلغوا مبلغ التواتر، ولكن تسكن النفس إليها.

وأما الوَهميـــّات: فهي ما يتخيل أنه عقلي وليس كذلك.

الباب الرابع: في أسماء الألفاظ

وهي: المشترك، والمترادف، والمتواطئ، والمشكك، والمتباين.

ونبيّنها بتقسيم، وهو أن اللفظ ومعناه على أربعة أقسام:

الأول: أن يتحد اللفظ ويتعدد المعنى، فهو المشترَكُ، كالعَيْن.

الثاني: أن يتعدد اللفظ ويتحد المعنى، فهو المترادِف، كالقمح والبُـــرِّ والحنطة.

الثالث: أن يتحد اللفظ والمعنى:

فإن كان معناه متساوياً في مَحَالِّه كالرجل فهو المتواطئ،

وإن كان معناه متفاوتاً أو مختلفاً فهو المشكك، كإطلاق النور على ضوء الشمس وضوء المصباح.

الرابع: أن يتعدد اللفظ والمعنى، فهو المتباين، كالإنسان والفرس والطير.

ومن هذا التقسيم تؤخذ حدودها.

تنبيهان:

الأول: قد يتوهم في ألفاظ أنها مترادفة، وهي متباينة، كالسيف والصارم والمهند، فإن السيف اسم للذات فقط، والصارم باعتبار القطع، والمهند باعتبار أنه من الهند.

وكذلك قولنا: زيد متكلم فصيح، فإن الأول للذات، والثاني للصفة، والثالث لصفة الصفة.

الثاني: إن المشترك هو: اللفظ الموضوع لمعنيين وضعاً أولياً لم ينقل من أحدهما إلى الآخر.

فإن كان منقولاً من أحدهما إلى الآخر فلا يسمى مشتركاً في الاصطلاح، ولكن إن نقل لغير علاقة سمي بالمنقول، وإن نقل لعلاقة سمي بالنظر إلى المعنى الأول حقيقة وبالنظر إلى الثاني مجازاً.